

F. S - JOPT - ٢٥١٤/٢٠١٥



شركة مصفاة البترول الأردنية
شركة مساهمة عامة محدودة
عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير مجلس الإدارة السنوي
الرابع والخمسون
والقواعد المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٠٩

مجلس الإدارة

رئيس المجلس:

السيد عادل أحمد القضاة

نائب رئيس المجلس:

السيد وليد متقال عصافور *

الأعضاء:

السيد واصف يعقوب عازر

السيد عمر أشرف الكردي

السيد ناصر سلطان الشريدة

المهندس عبد الرحيم فتحي البقاعي

المهندس وائل أكرم السقا

الدكتور جمال محمد صلاح

السيد محمد ماجد علان

السيد محمد عيد بندقجي

الدكتور نبيه احمد سلامة

المهندس ناصر فلاح مادحة

المهندس سليمان عبد الرزاق الداود

الرئيس التنفيذي للشركة:

الدكتور أحمد حسين الرفاعي **

المهندس عبد الكريم حسين علاوين ***

مدققو الحسابات:

شركة ديلويت آند توش - الشرق الأوسط / الأردن

* يقوم نائب رئيس مجلس الإدارة بمهام رئيس مجلس أشأه غيابه من تاريخ ٦/١/٢٠١٠ بموجب المادة (١٣٧) من قانون الشركات.

** انتهى عقد الدكتور احمد الرفاعي بتاريخ ٢١/١٢/٢٠٠٩

*** تم تعيين المهندس عبد الكريم علاوين رئيساً تنفيذياً للشركة اعتباراً من ٧/٣/٢٠١٠

كلمة رئيس مجلس الادارة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حضرات المساهمين الكرام،،،

يسعدني ان ارحب بكم في الاجتماع الخامس والخمسين لهيئتكم المؤقرة لمناقشة انجازات عام ٢٠٠٩ وببحث خطة الشركة المستقبلية.

واصلت الشركة تأدية مهامها لتلبية احتياجات المملكة من المشتقات النفطية المختلفة في ظل تذبذب اسعار النفط العالمية، حيث بلغ معدل سعر برميل النفط حوالي (٦٢) دولار خلال العام ٢٠٠٩ مقارنة مع معدل (١٠٠) دولار للبرميل في عام ٢٠٠٨ مما كان له تأثير ايجابي على التدفقات النقدية للشركة نتيجة لانخفاض اسعار النفط الخام والتي تشكل العنصر الرئيسي في تكاليف مبيعات الشركة.

وباستعراض البيانات المالية للشركة لعام ٢٠٠٩، نلاحظ بأن قيمة مبيعات الشركة انخفضت بنسبة ٣٤٪ حيث بلغت حوالي (١٨١٨) مليار دينار مقابل مبلغ (٢٤٠٣) مليار دينار لعام ٢٠٠٨ وذلك بسبب انخفاض اسعار بيع المشتقات النفطية تماشياً مع انخفاض اسعار النفط الخام عالمياً بالرغم من ارتفاع كميات المبيعات بنسبة ٥٧٪ عن عام ٢٠٠٨. وقد حققت الشركة ربحاً صافياً قبل الضريبة حوالي (١٢٢) مليون دينار مقابل (٩٧) مليون دينار لعام ٢٠٠٨، أي بنسبة زيادة بلغت (٣٦٪)، كما انخفض اجمالي موجودات الشركة الى (٥٤٢) مليون دينار مقابل (٥٤٢) مليون دينار لعام ٢٠٠٨ وذلك بسبب انخفاض الحساب المدين لوزارة المالية بحوالي (٦٤) مليون دينار ناتجة بشكل رئيسي عن تسديدات وزارة المالية للمبالغ المستحقة عليها.

حضرات المساهمين الكرام،،،

تابعت الشركة السير بخطوات حثيثة من أجل استقطاب شريك استراتيجي و/أو مالي لتمكنها من تنفيذ مشروع التوسيع الرابع، والذي يهدف الى رفع طاقة التكرير وانتاج مشتقات تكون بكماتها مطابقة لأحدث المواصفات

العالمية وتحويل زيت الوقود الشحيل الى منتجات خفيفة ذات قيمة عالية لتمكن الشركة من المنافسة في ظل السوق المفتوح. وبتاريخ ٢٠٠٩/٩/١ قرر مجلس الوزراء بموجب قراره رقم ٥٩٥٤ منح شركة مصفاة البترول في حال تمكناها من استقطاب شريك استراتيجي حصرية لمدة ١٥ عاماً منها ٥ سنوات لتنفيذ المشروع وعشر سنوات تليها وطلبت الحكومة من الشركة فتح المجال لجميع المستثمرين المهتمين لتقديم عروضهم وبناء عليه تم دعوة جميع المستثمرين المهتمين والذين أبدوا اهتمامهم بالدخول كشريك استراتيجي للمصفاة وبتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٥ قرر مجلس الوزراء تعليق العمل بالقرار رقم ٥٩٥٤ وتشكيل لجنة وزارية لدراسة الاجراءات التي قامت بها المصفاة لاستقطاب الشريك وتحديد الشروط التي ستضعها الحكومة لمنحة الحصرية.

تم تمديد اتفاقية خدمات استيراد وتخزين وتوزيع المشتقات النفطية الموقعة بتاريخ ٢٠٠٨/٢٥ والتي تم المصادقة عليها من قبل الهيئة العامة غير العادلة للشركة بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٢٢ لتنتهي في ٢٠١٠/١٢/٣١ بعد انهاء الأمور المالية العالقة لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ حيث قامت الشركة بتسديد مبلغ ٣ مليون دينار لوزارة المالية كفوروقات تسوية لعام ٢٠٠٨ وتم الاتفاق على احتساب أرباح الشركة لعام ٢٠٠٩ لتتضمن ارباح التكرير والتوزيع على أساس صافي ربح بعد الضريبة بمقدار ٥٧ مليون دينار يضاف اليها ارباح نشاط الزيوت المعدنية ومبلغ ١٠ سنت من فائض النفط العراقي عن كل برميل نفط عراقي تستورده الشركة وتكون خاضعة للضريبة.

ويفي ظل سياسة الشركة الاستراتيجية قامت الشركة بشراء أربع محطات توزيع للمحروقات ويتم التفاوض مع بعض أصحاب المحطات القائمة من أجل شرائها بالإضافة إلى نية الشركة إنشاء محطات أخرى جديدة وقد تم شراء بعض الأراضي لهذه الغاية.

حضرات المساهمين الكرام،،

يسريني بعد الإطلاع على نتائج أعمال الشركة وأرباحها الصافية عن عام ٢٠٠٩، أن أعلمكم بأن مجلس الإدارة يرفع توصية لهيئتكم المؤقرة بالموافقة على توزيع أرباح على المساهمين بنسبة (٢٥٪) من رأس المال المدفوع. وفي الختام أتوجه بالشكر والتقدير إلى الحكومة الرشيدة على دعمها المتواصل

للشركة، وبما مكنتها من الاستمرار في أداء رسالتها، والشكر والتقدير إلى جميع الجهات التي تعاونت مع الشركة، وأخص بالذكر وزارة المالية ووزارة الطاقة والثروة المعدنية ووزارة الصناعة والتجارة ومؤسسة المواصفات والمقييس والمديرية العامة للدفاع المدني، وغيرها من الجهات الرسمية، وإلى نقابة المحروقات وجميع أصحاب محطات المحروقات، ومراكز توزيع الغاز وأصحاب محلات توزيع زيوت جوبيترول على تعاونهم المستمر مع الشركة، والشكر والتقدير موصولان أيضاً إلى أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة وجميع العاملين فيها على جهودهم المخلصة في خدمة الشركة.

وبعد،،،

أنتهز هذه المناسبة لأعرب لحضراتكم عن اعتزازنا بكم والامتنان لمؤازرتكم وللحقة الغالية التي أوليتموها لإدارة الشركة، أملين الاستمرار في خدمة بلدنا في ظل جلاله الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وليد عصافور
نائب رئيس مجلس الادارة

شركة مصفاة البترول الأردنية
شركة مساهمة عامة محدودة
عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية

حضرات السادة المساهمين الكرام،،

يسر مجلس الإدارة أن يرحب بكم ويقدم لحضراتكم تقريره السنوي الرابع والخمسين متضمناً أهم نشاطات الشركة وإنجازاتها والبيانات المالية للسنة المنتهية في ٢١ كانون الأول ٢٠٠٩.

نبذة تاريخية:

برزت فكرة إنشاء المصفاة لأول مرة لدى وزارة الاقتصاد الوطني وعدد من رجال الأعمال الأردنيين عام ١٩٥٢، وكان الحافز للتفكير في هذا المجال، إضافة إلى حاجة المملكة للمحروقات، مرور خط التبادل في الأراضي الأردنية.

وقد من إنشاء الشركة في عدة مراحل تأسيسية يمكن تلخيصها كالتالي:
■ في ٢٠ حزيران ١٩٥٦ قرر مجلس الوزراء الموافقة على إنشاء مصفاة للبترول في المملكة الأردنية الهاشمية، وفي ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٧ وافق مجلس الوزراء على نظام الشركة الداخلي وعلى تسجيلها في وزارة العدلية كشركة مساهمة عامة محدودة ذات امتياز، وقرر المساهمة بمبلغ ربع مليون دينار أردني من أصل رأس مال الشركة البالغ أربعة ملايين دينار.

■ في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٧ وقعت اتفاقية الامتياز بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ممثلة بمعالي وزير الاقتصاد الوطني الأردني آنذاك «السيد خلوصي الخيري» رحمة الله وشركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة المحدودة ممثلة بسعادة رئيس مجلس إدارتها في حينه «السيد عبد المجيد شومان» رحمة الله.

■ في ١٠ شباط ١٩٥٨ صادق مجلس الوزراء على الاتفاقية، وتم نشر

قانون التصديق عليها بتاريخ ٢ آذار ١٩٥٨ في العدد (١٢٧٣) من
الجريدة الرسمية.

■ في ٨ أيلول ١٩٥٨ قرر مجلس الإدارة إحالة عطاء إنشاء المصفاة
على إحدى الشركات الإيطالية، حيث تم في ٩ تشرين الأول ١٩٥٨
التوقيع على اتفاقية تنفيذ المشروع الذي اشتمل على إنشاء وتشغيل
مصفاة لتكريير البترول بطاقة إنتاجية مقدارها (١٠٠٠) طن متري
يومياً وبتكلفة (٢) ملايين دينار أردني تقريباً، كما تمت إحالة عطاء
لإنشاء أنبوب للزيت الخام بقطار (٨) بوصات وبطول (٤٢) كم لربط
المصفاة بخط التابللين لإيصال الزيت الخام إلى موقع المصفاة
بتكلفة (٢٢٥٠٠) دينار أردني.

■ في الأول من كانون الثاني ١٩٦١ بدأت الشركة بإنتاج المشتقات
النفطية المختلفة.

■ في ٢ شباط ١٩٦١ تفضل جلاله المغفور له الملك الحسين بن طلال
طيب الله ثراه بافتتاح مصفاة البترول الأردنية.
وقد شهدت المصفاة عبر مسيرتها العديد من أعمال التوسيع
والتطوير، منها على سبيل المثال:

- رفع طاقة المصفاة حيث وصلت إلى (١٤٠٠٠) طن متري في
اليوم وذلك من خلال تنفيذ (ثلاث) مراحل للتوسيعة، انجرت
في الأعوام (١٩٧٠، ١٩٧٣، ١٩٨٢) رفعت طاقة المصفاة إلى
(٨٧٠٠) طن في اليوم، وبعد ذلك تمكن الجهاز الهندسي
والفني بالشركة من خلال جهود ذاتية من رفع طاقة المصفاة
وعلى مراحل إلى (١٤٠٠٠) طن متري في اليوم عام ١٩٩٨.
- إنشاء وتشغيل مصنع لزج وتعليق الزيوت المعدنية عام ١٩٧٧
بالتعاون الفني مع شركة شل وبطاقة إنتاجية قدرها (٢٥٠٠)
طن في السنة.
- إنشاء وتشغيل مصنع لإنتاج اسطوانات الغاز سعة (١٢,٥) كغم
عام ١٩٧٦ وبطاقة إنتاجية تبلغ (١٠٠٠٠) اسطوانة في السنة.

- والحق بالمحصن قسم خاص لصيانة وإصلاح الأسطوانات.
- إنشاء وتشغيل محطة لتفریغ النفط الخام المستورد بالصهاريج عام ١٩٨٦، ورفع طاقتها على مراحل لتصل إلى (١٥٠٠) طن يومياً.
 - إنشاء وتشغيل ثلاث محطات لتعبئة أسطوانات الغاز في كل من الزرقاء وعمان واربد في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٩ وبطاقة أولية بلغت (٨٤٠٠) أسطوانة في الساعة تم رفعها لاحقاً إلى (١٥٦٠٠) أسطوانة في الساعة.
 - رفع الطاقة التخزينية بالمملكة وعلى مراحل إلى (١٥٨١٢٥) طناً مع نهاية عام ٢٠٠٩.

الاستيراد والإنتاج والمبيعات:

- بلغت كميات المشتقات النفطية التي استوردها الشركة خلال عام ٢٠٠٩ ما مجموعه (١٠٧٥٦١) طناً مقابل (٨٩٣٠٩٨) طناً في عام ٢٠٠٨ أي بزيادة مقدارها (١٨١٩٦٢) طناً وبنسبة (%)٢٠٣٧ عن عام ٢٠٠٨.
- بلغت كمية الزيت الخام المكرر خلال عام ٢٠٠٩ ما مجموعه (٣٦٤٣٧٦٤) طناً مقابل (٣٨٢٠٢٧٦) طناً في عام ٢٠٠٨، أي بانخفاض مقداره (١٧٦٥١٢) طناً وبنسبة (٤٦٢%).
- بلغت مبيعات الشركة من المشتقات النفطية عام ٢٠٠٩ ما مجموعه (٤٤٢١٧١٢) طناً مقابل (٤٣٥٢٤٢٦) طناً عام ٢٠٠٨، أي بارتفاع مقداره (٦٩٢٨٧) طناً وبنسبة (١٥٧%) عن عام ٢٠٠٨.

يتبيّن من مقارنة مبيعات الشركة من المشتقات النفطية المباعة خلال عام ٢٠٠٩ مع عام ٢٠٠٨ ما يلي:-

ارتفعت مبيعات مادة البنزين بنسبة (١٨٪)
ارتفعت مبيعات مادة الكاز بنسبة (١١٪)
ارتفعت مبيعات مادة السولار بنسبة (٧٪)
ارتفعت مبيعات مادة الغاز المسال بنسبة (٣٧٪)
انخفضت مبيعات زيت الوقود بنسبة (٤٦٪)
ارتفعت مبيعات مادة الأفتور بنسبة (٩٪)
ارتفعت مبيعات مادة الاستقطاب بنسبة (٥٪)

مشروع التوسيع الرابع:

نتيجة لنمو الطلب على المشتقات النفطية في المملكة في السنوات الأخيرة فإن طاقة وحدات المصفاة الحالية لم تعد تكفي لتلبية حاجة السوق المحلي من هذه المشتقات. ونظراً لارتفاع الكلفة الحاد المرتب على استيراد المنتجات النفطية الجاهزة من الأسواق العالمية بحراً إلى العقبة ومناولتها وتخزينها، ومن ثم نقلها برياً بالصهاريج إلى مراكز الاستهلاك في جميع مناطق المملكة، مع الأخذ بعين الاعتبار محدودية ميناء النفط لاستقبال بواخر ذات حمولات كبيرة من المنتجات النفطية إضافة للنفط الخام، فقد أجمعت الدراسات التي تم إجراؤها على الجدوى الاقتصادية لمشروع التوسيع الرابع على ضرورة البدء في تنفيذه لمواجهة الزيادة المتوقعة في الاستهلاك وإنتاج مواد تكون بكماتها مطابقة لأحدث المواصفات العالمية والاستعداد للمنافسة عند فتح السوق. ومع انخفاض الطلب على زيت الوقود الذي بدأ منذ أواخر عام ٢٠٠٣

نتيجة استخدام الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء، ووصول الغاز إلى وسط وشمال المملكة والتوسع في استخدامه في توليد الكهرباء بدلاً من زيت الوقود الثقيل والسوبار فإن هناك حاجة بأن تقوم الشركة بإضافة وحدات خاصة لتحويل زيت الوقود الثقيل إلى منتجات أعلى قيمة مثل السوبر والكاز والبنزين والغاز المسال.

كما أن مشروع التوسعة القائم سيتضمن وحدات جديدة الهدف منها إنتاج مشتقات نفطية بمواصفات توافق المواصفات العالمية حيث يمكن الشركة من الاستمرار في إنتاج البنزين الخالي من الرصاص ولكن بكلفة أقل، وستكون نسبة الكبريت في السوبر دون (١٠) جزء بال مليون مقارنة بحوالي (٢٪) تنتجه المصفاة حالياً. كما أن مشروع التوسع الرابع سيعالج كافة المشاكل البيئية ضمن المعايير المعتمدة.

في عام ١٩٩٨، قامت الشركة بتوكيل المستشار (Kellogg Brown & Root) وشركة (Purvin & Gertz) لإجراء دراسة التوسعة، غير أنها اضطررت لتعديلها في ضوء قيام الحكومة عام ٢٠٠٠ بتوقيع اتفاقية لاستيراد الغاز الطبيعي من مصر. وقد تم تكليف مستشارين بقيادة مجموعة أطلس (Taylor DeJongh , McCarthy Tetrault, Jacobs) لتحديث الدراسات السابقة. حيث أنجزت شركة (Jacobs) دراسة جدوى مشروع التوسع الرابع وأنجز المستشار المالي (Taylor DeJongh) دراسة بداول تمويل المشروع إضافة إلى بعض الأمور المالية الأخرى، وخلص إلى ضرورة استقطاب شريك إستراتيجي لتمويل المشروع.

واستناداً إلى تلك الدراسة قامت الشركة وبمنحة من البنك الياباني للتعاون الدولي بتوكيل شركة (Toyo Engineering) وشركة (Mitsui) اليابانيتين دراسة التقنيات الأفضل المقدمة من بيوت الخبرة العالمية في المصايف لاختيار الجهات المرخصة (Licensors) لوحدات التوسع الرابع.

وقد تعاقدت الشركة بتاريخ ١٩ كانون الأول ٢٠٠٥ مع مجموعة (Citigroup) للعمل كمستشار مالي للشركة لوضع شروط مرجعية وتقديم

المشورة المالية والقيام بكافة الخطوات الالزمة لاستقطاب شريك استراتيجي للمشاركة في تمويل مشروع التوسيع الرابع. وقد تم تعيين ثلاثة مستشارين عاليين، فني وقانوني ومحاسبي، من أجل إعداد مذكرة معلومات مختصرة عن الشركة وشروط التمويل وإعداد وثائق التأهيل. وفي ١٥ كانون الأول ٢٠٠٦ قام المستشار المالي بإرسال مذكرة المعلومات المختصرة لـ (٣٠) مستثمر عربي وأجنبي، تضمنت الطلب من المستثمرين المهتمين بإرسال ردودهم قبل ٣١ كانون الثاني ٢٠٠٧، وقد تم استلام ردود الشركات المهتمة بالمشاركة في العملية في ٢١ كانون الثاني ٢٠٠٧ وكان عددها ١٢ شركة وتم الطلب منها دفع تأمينات مستردة مبلغ (١٠٠,٠٠) ألف دولار من أجل تزويدها بمذكرة المعلومات (Information Memorandum) ورسالة توضح طريقة تقديم عرضها الفني والمالي وقد قامت خمسة ائتلافات شركات بایداع مبلغ التأمينات المطلوب وتم ارسال المعلومات لها والطلب منها زيارة غرفة المعلومات (Data Room) والتي قامت الشركة بتحضيرها بالتعاون مع المستشار المالي حيث قامت هذه الائتلافات بزيارة غرفة المعلومات والالتقاء بادارة الشركة حيث تم تقديم عرض عن الشركة (Management Presentation) للائتلافات المهتمة وكما قامت بزيارة موقع الشركة المختلفة.

وتم استلام عروضين من ائتلاف شركة خطط المستقبل وائتلاف شركة القلعة وقد كانت العروض مشروطة بالحصول على حق الحصرية ولكن الحكومة لم تتوافق على ذلك لتعارضه مع استراتيجية الحكومة لتحرير قطاع الطاقة مما أدى لانسحاب أعضاء مهمين من الائتلافين وبالتالي قرر مجلس ادارة الشركة ابلاغ الائتلافين بإنها المفاوضات كما وأن الشركة كانت قد وضعت خطة بدائلة من أجل تنفيذ مشروع التوسيع عن طريق رفع رأس المال ذاتياً وتأمين التمويل اللازم في حال عدم النجاح في استقطاب الشريك.

وبتاريخ ٤/٥/٢٠٠٩ تم توقيع مذكرة تفاصيم واتفاقية سرية معلومات مع المستثمر (INFRA MENA) من أجل تقديم عرض قبل نهاية مدة حصرية

التفاوض والبالغة ثلاثة شهور من تاريخ توقيع الاتفاقية.
وبتاريخ ٢٠٠٩/٧/٢ تم استلام عرض مالي وفني وقانوني من المستثمر (INFRA MENA) وتم تحويله للدراسة من قبل اللجان الفنية والمالية والقانونية والمستشار المالي والقانوني للشركة، وتم طلب توضيحات على العرض من المستثمر.

وبتاريخ ٢٠٠٩/٨/٦ تم عقد اجتماع للجنة المشكلة بقرار من دولة رئيس الوزراء تاريخ ٢٠٠٩/٦/١٥ لدراسة الفترة الزمنية الالازمة كحصريّة لبرنامج توسيعة مصفاة البترول، وبتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٠ تم رفع توصياتها حول ذلك وفقاً للمبررات التالية:-

١- الإبقاء على المصفاة كشركة وطنية عاملة بشكل هدف استراتيجي وطني فالمصفاة تمثل مصدر مأمون ومضمون لتوفير الاحتياجات النفطية للمملكة وتشغل ما يقارب (٣٦٠٠) مواطن أردني وقيمتها الاقتصادية المضافة لل الاقتصاد الوطني عالية.

٢- جميع عروض المتقدمين للشركة سابقاً طالبوا بحصريّة تتراوح ما بين ١٥-١٨ سنة (بما في ذلك فترة تنفيذ المشروع).

٣- عدة دول أعلنت فترة حصرية لا تقل عن ١٥ سنة ومنها تركيا وغيرها.

٤- انسحاب أصحاب العروض السابقة يعني ضرورة تقديم حواجز جاذبة أفضل وخاصة في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية وما ترتب عليها من صعوبات الحصول على التمويل وتردد المستثمرين في الاستثمار في مشاريع رأسمالية ضخمة.

٥- المخاطرة المرتبطة بالتدفقات النقدية (Cash Flow) للمشروع مرتفعة نسبياً بالمقارنة مع بعض المشاريع الاستراتيجية الأخرى والتي ضمنت لها الحكومة حد أدنى للإيرادات.

٦- الأسعار ستحدد وفقاً لآلية محددة ومتفق عليها وهناك هنواسط فنية لضمان جودة المنتجات وفقاً لمعايير عالمية وخدمات التوزيع للمستهلكين في معظمها تتفذ من قبل شركات أخرى.

٧- اشترطت جميع الشركات المهتمة بالشركة الاستراتيجية مع المصفاة

أن يكون هناك حصرية وقد أصبح منح الحصرية ضروري بشكل أكبر في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية وشح التمويل نتيجة تشدد البنوك في منح القروض وهذا ما أكد المستشار المالي (Citigroup) في رسالته بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٥.

وبتاريخ ٢٠٠٩/٩/١٠ تم استلام قرار مجلس الوزراء رقم ٥٩٥٤ الصادر بتاريخ ١٢٠٠٩/٩/١ بالموافقة على منح حصرية مدتها (١٥) عاماً لشركة مصفاة البترول شريطة تمكنها من استقطاب شريك استراتيجي وذلك حتى تتمكن الشركة من مفاوضة واستقطاب المستثمرين المهتمين على هذا الأساس.

وبتاريخ ٢٠٠٩/٩/٢٨ تم مخاطبة كلّاً من المستشار المالي (Citigroup) والمستشار القانوني (NORTON ROSE) بدراسة قرار مجلس الوزراء حول مفاوضة واستقطاب المستثمرين المهتمين واعطاء الأفضلية للمستثمرين الأردنيين سواء من خلال الشراكة الاستراتيجية أو إصدار أسهم للاكتتاب العام والخطوات الالزامية لتنفيذ ذلك.

وبتاريخ ٢٠٠٩/٩/٣٠ اتخذ مجلس الادارة قرار تكليف المستشار المالي (Citigroup) بإرسال دعوات إبداء الاهتمام للمستثمرين الذين أبدوا اهتماماً في الدخول كشريك استراتيجي وعددهم (١٢) مستثمراً وبحيث يتم توضيح الشروط الواردة في قرار مجلس الوزراء واسترداد موافقة المستثمر على الإصدار العام للأسهم للمستثمرين الأردنيين.

وبتاريخ ٢٠٠٩/١٠/١٦ قام المستشار المالي بإرسال مذكرة معلومات إلى (١٥) مستثمر مهتم وتم تحديد ٢٠٠٩/١٠/٣٠ آخر موعد لاستلام رسائل إبداء الاهتمام، ومن ثم تم تمديد الموعود حتى ٢٠٠٩/١١/٢٧ نظراً للعدم كفایة المدة بناءً على طلب المستثمرين.

وبتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٥ قرر مجلس الوزراء تعليق العمل بالقرار رقم ٥٩٥٤ وتشكيل لجنة وزارية لدراسة الاجراءات التي قامت بها المصفاة لاستقطاب الشريك وشروط منح الحصرية.

تحليل نتائج الأعمال والمركز المالي للشركة عن عام ٢٠٠٩ :

استمر التذبذب في أسعار النفط الخام خلال العام ٢٠٠٩ وبلغ معدل سعر برميل النفط (٦٢) دولاراً للبرميل مقارنة مع معدل سعر برميل النفط الخام خلال العام ٢٠٠٨ حوالي (١٠٠) دولار للبرميل وانخفضت أسعار المشتقات النفطية المستوردة والزيوت المعدنية، مما أدى إلى انخفاض قيمة المبيعات وتكلفة المبيعات واستمرت الحكومة بثبيت سعر مادة الغاز البترولي المسال عند مستوى ٥٦ دينار للاسطوانة خلال كامل العام.

وفقاً للترتيبات التي اتبعت منذ عام ١٩٨٣ وحتى تاريخ انتهاء الامتياز في ٢٠٠٨/٢/٢٥ فإن أي فائض أو عجز يتحقق نتيجة أعمال الشركة يتم قيده لحساب الحكومة أو على حسابها ويضاف إلى أو ينزع من تكلفة النفط الخام الفعلية وجاءت اتفاقية الخدمات الموقعة بين الحكومة والشركة بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٥ لتأكيد استمرار دعم الغاز البترولي المسال على حساب الخزينة وبنفس الطريقة.

وفيما يلي تحليل مختصر لبعض التكاليف والإيرادات خلال عام ٢٠٠٩ مقارنة مع عام ٢٠٠٨ :

١- المبيعات:

بمقارنة مبيعات الشركة في عام ٢٠٠٨ مع عام ٢٠٠٩ يتبيّن أن قيمة مبيعات الشركة انخفضت من (٢٤٠٣) مليون دينار في سنة ٢٠٠٨ إلى (١٨١٨) مليون دينار في عام ٢٠٠٩ أي بانخفاض مقدارها (٥٨٥) مليون دينار ويعود سبب الانخفاض في قيمة المبيعات إلى انخفاض أسعار بيع المشتقات النفطية تماشياً مع انخفاض اسعار النفط الخام عالمياً بالرغم من زيادة كميات المبيعات بنسبة ١٥٪.

٢- الزيت الخام والمواد الأولية:

انخفضت تكلفة الزيت الخام والمواد الأولية الفعلية المستخدمة في الإنتاج من (١٩٧٢) مليون دينار في عام ٢٠٠٨ إلى (١١٨١) مليون

دينار في عام ٢٠٠٩ أي بانخفاض مقداره (٧٩٢) مليون دينار بسبب انخفاض أسعار النفط الخام بنسبة ٣٨٪ بالإضافة إلى انخفاض الكميات المنتجة بنسبة (٣٥٪).

٣- المشتقات المستوردة:

انخفضت تكلفة المشتقات النفطية المستوردة من (٥٣٩) مليون دينار في عام ٢٠٠٨ إلى (٤٩٥) مليون دينار في عام ٢٠٠٩ أي بانخفاض مقداره (٤٤) مليون دينار (بالرغم من ارتفاع الكميات المستوردة بنسبة ٣٧٪) وذلك بسبب انخفاض الأسعار العالمية لهذه المواد خلال العام تماشياً مع انخفاض أسعار النفط الخام عالمياً.

٤- التكاليف:

ارتفعت المصروفات الصناعية من (٥٨) مليون دينار في عام ٢٠٠٨ إلى (٥٨٤) مليون دينار في عام ٢٠٠٩ أي بارتفاع مقداره (٤٠) مليون دينار وذلك نتيجة الزيادة في مصروفات الصيانة وقطع الغيار لوحدات المصفاة.

أما مصروفات البيع والتوزيع فقد ارتفعت من (٢٠٣) مليون دينار في عام ٢٠٠٨ إلى (٢٢٧) مليون دينار في عام ٢٠٠٩ أي بأرتفاع مقداره (٢٤) مليون دينار بسبب ارتفاع تكاليف الموظفين نتيجة تعديل نظام العجز والوفاة للموظفين.

وارتفعت المصروفات الإدارية من (٧٨) مليون دينار في عام ٢٠٠٨ إلى (٩٤) مليون دينار في عام ٢٠٠٩ أي بزيادة مقدارها (١٦) مليون دينار وهي ناتجة بشكل رئيسي عن ارتفاع تكاليف الموظفين. وانخفضت الفوائد البنكية على التسهيلات الممنوحة للشركة من (٢٣٤) مليون دينار إلى (١٢٨) مليون دينار أي بانخفاض مقداره (٦٠٪) مليون دينار نتيجة لانخفاض حجم التسهيلات الائتمانية المستغلة بسبب انخفاض أعباء تمويل مشتريات الزيت الخام والمشتقات بالأسعار العالمية وانخفاض حساب وزارة المالية المدين

خلال العام وانخفاض أسعار القوائد البنكية خلال عام ٢٠٠٩ . كذلك انخفضت المصاريف الأخرى غير المتكررة من (١٢١) مليون دينار إلى (٨٤) مليون دينار أي بانخفاض مقداره (٣٧) مليون دينار وذلك بسبب قيد مصاريف انتهاء الامتياز والبالغة (٧٥) مليون دينار خلال عام ٢٠٠٨ بالإضافة إلى قيد (٤٢) مليون دينار بدل غرامات طوابع تم اعفاء الشركة من %٥٠ منها خلال عام ٢٠٠٩ مقابل قيد مبلغ (٢) مليون دينار في عام ٢٠٠٩ كتسوية أرباح عن عام ٢٠٠٨ بالإضافة إلى رفع مخصص القضايا بمبلغ (٥) مليون دينار.

قائمة المركز المالي الموحد:

يتبيّن من مقارنة أرقام المركز المالي لعام ٢٠٠٩ مع عام ٢٠٠٨ أن مجموع المركز المالي انخفض من (٥٤٢) مليون دينار إلى (٥٣٤) مليون دينار أي بانخفاض مقداره (٨) مليون دينار . وفيما يلي تحليل مختصر لبعض الموجودات والمطلوبات في ٢٠٠٩/١٢/٢١ مقارنة مع عام ٢٠٠٨ :

الموجودات والمطلوبات المتداولة:

انخفاض بند المديني والأرصدة المدينة الأخرى من (٢٤٤) مليون دينار في عام ٢٠٠٨ إلى (١٧٠) مليون دينار في عام ٢٠٠٩ أي بانخفاض مقداره (٧٤) مليون دينار وذلك بشكل رئيسي نتيجة لانخفاض رصيد حساب وزارة المالية المدين بمبلغ (٦٤) مليون دينار . كما ارتفعت قيمة المخزون من (٢٤٦) مليون دينار إلى (٢٨٢) مليون دينار أي بارتفاع مقداره (٣٧) مليون دينار نتيجة لارتفاع كميات المخزون من النفط الخام والمشتقات النفطية الأخرى ، كما بلغت الموجودات الضريبية المؤجلة (٢٦) مليون دينار مقارنة مع (٣٦) مليون دينار لعام ٢٠٠٨ .

يُقابل هذا الانخفاض في الموجودات المتداولة انخفاض في التسهيلات

البنكية حيث انخفضت من (٢٢٣) مليون دينار في عام ٢٠٠٨ إلى (١٨٦) مليون دينار في عام ٢٠٠٩، أي بانخفاض مقداره (٤٧) مليون دينار، إضافة إلى ارتفاع أرصدة الدائنين والتي ارتفعت من (٢١٩) مليون دينار في عام ٢٠٠٨ إلى (٢٥٢) مليون دينار في عام ٢٠٠٩، أي بأرتفاع مقداره (٣٣) مليون دينار.

الموجودات الثابتة:

ارتفعت القيمة الدفترية للموجودات الثابتة من (٢٦٧) مليون دينار في عام ٢٠٠٨ إلى (٢٧٧) مليون دينار في عام ٢٠٠٩، أي بزيادة مقدارها (١٠) مليون دينار، بينما ارتفع الاستهلاك المترافق للموجودات الثابتة من (٢٢٥,١) مليون دينار إلى (٢٤٢,٦) مليون دينار، أي بزيادة مقدارها (١٧,٥) مليون دينار. وبذلك فإن صافي القيمة الدفترية للموجودات ارتفعت من (٣٤٦) مليون دينار في عام ٢٠٠٨ إلى (٥٩) مليون دينار في عام ٢٠٠٩ أي بارتفاع مقداره (١٤,٤) مليون دينار بسبب تنفيذ مشاريع خزانات الغاز المسال الكروية وخزانات البنزين ووقود الطائرات.

حقوق المساهمين:

ارتفع رصيد الاحتياطي الإجباري من (١٧,٨) مليون دينار في عام ٢٠٠٨ إلى (١٨) مليون دينار في عام ٢٠٠٩ أي بارتفاع مقداره (٠,٢) مليون دينار وذلك بسبب تسوية الأرباح الزائدة عن الأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ وحتى ٢٠٠٨/٢/٢ بمقدار (١١) مليون دينار مقابل ارتفاع الاحتياطي بمبلغ (١٣) مليون دينار بسبب اقتطاع (١٠٪) من الأرباح الصافية تم اقتطاعها بموجب قانون الشركات رقم (٢٢) لعام ١٩٩٧ وتعديلاته.

كما ارتفع التغير في القيمة العادلة من (٣٦) مليون دينار في عام ٢٠٠٨ إلى (٤٥) مليون دينار في عام ٢٠٠٩، أي بارتفاع مقداره (١٩) مليون دينار، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار الأسهم التي تملكها الشركة وخضوعها للمعيار (٣٩) من معايير المحاسبة الدولية،

علمًأً بان التكلفة الأصلية لهذه الأسهم تبلغ (٢٣٨ر٠٤٧) دينار فقط. كما ارتفعت الارباح المدورة بمبلغ (١٢ر٣) مليون دينار نتيجة الارباح المتحققة بعد توزيع أرباح عام ٢٠٠٨ البالغة (٦٤) مليون دينار، وبالتالي فان مجموع حقوق المساهمين قد ارتفع من (٦٥ر٣) مليون دينار في عام ٢٠٠٨ إلى (٦٩ر٥) مليون دينار في عام ٢٠٠٩ أي بارتفاع مقداره (٤ر٢) مليون دينار.

اثر هذه التغيرات على الوضع النقدي:

نتيجة للتغيرات الواردة أعلاه فقد ارتفع النقد في الصندوق بمبلغ (٢٩) مليون دينار، حيث بلغ (١٠ر٧) مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٩ مقارنة بمبلغ (٨ر٦) مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٨. والسبب الرئيسي لارتفاع النقد في الصندوق وانخفاض التسهيلات الائتمانية المستغلة بمقدار (٤٨) مليون دينار يعود الى انخفاض حساب وزارة المالية بحوالى (٦٤) مليون دينار وانخفاض الذمم المدية بمقدار (١٠) مليون دينار بالإضافة الى ارتفاع الدائعون بمقدار ٣٢ مليون دينار مقابل ارتفاع المخزون بمقدار (٣٨) مليون دينار بالإضافة إلى ارتفاع الموجودات الثابتة بمقدار (٤٢) مليون دينار.

المشاريع الرئيسية التي ستتندى أو سيبدا تنفيذها خلال عام ٢٠١٠ وتزيد كلفتها عن مليون دينار.

■ مشروع تركيب وحدة استخلاص الكبريت بتكلفة تقدرية (١٢) مليون دينار.

■ شراء مبادلات حرارية وحزم أنابيب استبدالية لوحدات المصفاة بتكلفة تقدرية (٦٠٠٠ر٦) دينار.

■ شراء ضاغطتي غاز لاستبدال الضاغطتين القديمتين في لوحدة التقطيم بالعامل المساعد F.C.C بتكلفة تقدرية (١) مليون دينار.

إقرار مجلس الإدارة:

- ١- يقر مجلس إدارة شركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة المحدودة بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية الشركة خلال السنة المالية التالية ولم يتم الافصاح عنها.
- ٢- يقر مجلس الادارة بمسؤوليته عن اعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في الشركة.

الاسم	رئيس مجلس الادارة	نائب رئيس المجلس	عضو
	عادل القضاة	واصف يعقوب عازر	واسف يعقوب عازر
		وليد عصافور	وليد عصافور
التوقيع			

الاسم	عضو	عضو	عضو
	جمال محمد صلاح	عمر أشرف الكردي	ناصر سلطان الشريدة
التوقيع			

الاسم	عضو	عضو	عضو
	المهندس وائل السقا	محمد ماجد علان	المهندس عبد الرحيم البقاعي
التوقيع			

الاسم	عضو	عضو	عضو	عضو
	محمد عيد بندقجي	نبه احمد سلامة	ناصر فلاح مدادحة	سليمان عبد الرزاق الداود
التوقيع				

- ٣- نقر نحن الموقعين أدناه بصحة ودقة واتكمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير السنوي

الاسم	المدير التنفيذي للمالية	الرئيس التنفيذي	نائب رئيس مجلس الادارة
	رمزي المصري	المهندس عبد الكريم علاون	وليد عصافور
التوقيع			

توصيات مجلس الإدارة

- ١- المصادقة على البيانات المالية للشركة للسنة المنتهية بتاريخ ٢١ كانون الأول ٢٠٠٩ وتقرير مجلس الإدارة والخطة المستقبلية وإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة.
- ٢- الموافقة على تخصيص مبلغ (٣٦٣٥٠) ديناراً لحساب الاحتياطي الإجباري.
- ٣- الموافقة على توزيع الأرباح على المساهمين بنسبة (٢٥٪) من رأس مال الشركة المدفوع، أي مبلغ (٢٥٠) فلس لسهم الواحد لمالك السهم المسجل أصولاً في سجلات الشركة بتاريخ عقد اجتماع الهيئة العامة الذي توافق فيه على توزيع الأرباح.
- ٤- انتخاب مدققي حسابات الشركة لسنة المالية ٢٠١٠.
- ٥- أية أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها في جدول الأعمال وتدخل في نطاق أعمالها.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى مساهمي

شركة مصفاة البترول الأردنية

عمان - الأردن

قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لشركة مصفاة البترول الأردنية (شركة مساهمة عامة محدودة)، والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحد كما في ٢١ كانون الأول ٢٠٠٩ وكل من قوائم الدخل والدخل الشامل والتغييرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة، وإيضاحات تفسيرية أخرى. وكما قد دققنا سابقاً القوائم المالية للشركة للعام ٢٠٠٨ وأصدرنا تقريرنا المتحفظ حولها بتاريخ ٨ حزيران ٢٠٠٩.

مسؤولية الادارة عن القوائم المالية الموحدة

إن الادارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. وتشمل هذه المسؤولية التصميم والتطبيق والاحتفاظ برقةابة داخلية لغرض إعداد وعرض القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة، خالية من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وتشمل مسؤولية الادارة احتياط واتباع سياسات محاسبية مناسبة والقيام بقدرات محاسبية معقولة حسب الظروف.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى تدقيقنا، باستثناء ما يرد في الفقرة (أ) أدناه، فمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقير، وتطلب تلك المعايير أن نتقييد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وأن نقوم بتحقيق وإجراء التدقير للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة خالية من أخطاء جوهرية.

يتضمن التدقير القيام بإجراءات للحصول على بيانات تدقيق ثبوطية للبالغ والاصحاحات في القوائم المالية الموحدة، تستند الاجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الالخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواءً كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للشركة والمتعلقة بالأعداد والعرض العادل للقوائم المالية الموحدة، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقير المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى الشركة. يتضمن التدقير كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الادارة وكذلك تقييم العرض الاجمالي للقوائم المالية الموحدة.

نعتقد أن بيانات التدقيق الثبوطية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتتوفر أساساً لرأينا حول التدقير.

اساس الرأي المتحقق

أ - كما يرد في الإيضاحين (٢ و ٣٠) حول القوائم المالية الموحدة، انتهت فترة إمتياز الشركة بتاريخ ٢ آذار ٢٠٠٨، وعليه أبرمت الشركة إتفاقية تسوية مع الحكومة الأردنية بتاريخ ٢٥ شباط ٢٠٠٨ حول إنهاء الإمتياز والتي أقرتها الهيئة العامة للشركة في إجتماعها غير العادي المنعقد

بتاريخ ٢٢ آذار ٢٠٠٨، إلا أنه ولتاريخه لم يتم التوصل لتسوية نهائية حول أرصدة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومخصص المواد التالفة وبطبيعة الحركة بحيث يُرد للحكومة ما تحصله الشركة من أرصدة هذين المخصصين القائمة بتاريخ إنتهاء الإمتياز، بالإضافة إلى شرط الحكومة بالإتفاق معها على أية مخصصات جديدة أو إضافية وذلك بموجب كتاب وزارة المالية بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٩ الخاص ببيان الأмор المالية العالقة بين الحكومة والشركة على أن يتم مراجعة هذه المخصصات بشكل ربع سنوي، علماً بأنه تم إعلام وزارة المالية بمبالغ المخصصات والأرصدة مع الحكومة القائمة بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ بموجب كتاب الشركة رقم ٢٩٥٢/٧/٢٥/٢ تاريخ ١٨ آذار ٢٠١٠، حيث تم إستلام موافقة وزارة المالية على هذه الأرصدة والمخصصات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ بموجب كتاب وزارة المالية رقم ٨٨٠١/٤/١٨ تاريخ ٣٠ آذار ٢٠١٠.

الرأي المتحفظ

في رأينا، وباستثناء اثر أي تعديلات كان من الممكن أن تطرأ فيما لو تمكنا من التتحقق من الأثر المالي لإتفاقية التسوية مع الحكومة والواردة في الفقرة (١) أعلاه، إن القوائم المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية، الوضع المالي الموحد لشركة مصفاة البترول الأردنية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ وادعها المالي وتدققاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

فقرتين توكيديتين

دون مزيد من التحفظ في رأينا أعلاه، نلفت الانتباه إلى ما يلي :

١ - كما يرد في الإيضاحين (٢ و ٢٠) حول القوائم المالية الموحدة، تطالب

وزارة المالية بموجب كتابها رقم ١٨/٤/٩٩٥٢ تاريخ ٢٩ نيسان ٢٠٠٩ الشركة بقيد الفائض في الربح المستهدف بما يزيد عن ٧/٥ مليون دينار سنوياً لحساب الحكومة، علماً بأن مجلس إدارة الشركة كان قد رفض بموجب قراره رقم ٧٥/٢٠٠٩ تاريخ ١٤ أيار ٢٠٠٩ تحديد سقف لربح الشركة، وعاد وأكد هذا الرفض بموجب قراره رقم ١٢٧/٢٠٠٩ تاريخ ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٩، هذا وبموجب قرار مجلس الإدارة رقم ١٣٢/٢٠٠٩ تاريخ ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٩ وموافقة رئاسة الوزراء في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٩، تم تسوية العلاقة بين الحكومة وشركة مصفاة البترول الأردنية للعام ٢٠٠٩ وذلك بتحقيق ربح سنوي بمبلغ ٧/٥ مليون دينار بعد الضريبة تستثنى منه أرباح مصنع الزيوت والوفر المتحقق من تكرير النفط العراقي على أن يتم الإنفاق مع الحكومة على قيد أية مخصصات جديدة أو زيادة المخصصات القائمة، وعليه قامت الشركة بإعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في ٢١ كانون الأول ٢٠٠٩ على أساس ربح مستهدف بمبلغ ٧/٥ مليون دينار باستثناء أرباح مصنع الزيوت وحصة الشركة من الوفر المتحقق من تكرير النفط العراقي مما نتج عنه مطالبة الشركة للحكومة بمبلغ ٨٥٣ر٦٦٦ دينار وفقاً لهذه التسوية.

٢ - كما يرد في الإيضاحين (١٠ و ٢) حول القوائم المالية الموحدة، قامت كل من وزارة الطاقة والثروة المعدنية ووزارة المالية من خلال قرارات لجنة التسعير بتعديل أسعار بعض المشتقات النفطية مما خفض حصة الشركة من الإيراد وفقاً لأسعار IPP عن مما كان يتوجب أن تحصل عليه بموجب الترتيبات التي كانت معتمدة سابقاً على مدى سبعة شهور اعتباراً من شهر حزيران ٢٠٠٩ واعتبار ذلك الفائض من حق وزارة المالية، في حين تعتبر إدارة الشركة أن هذا الإجراء مخالف لاتفاقية تقديم الخدمات الموقعة بين الشركة والحكومة والتي تنص على الموافقة للشركة بعمارتها على أسم تجارية. هذا ونتج عن هذه المعالجة تخفيف الأرباح المتحققة للشركة بمبلغ يقارب ٢٢/٦ مليون دينار للفترة

من شهر حزيران ٢٠٠٩ ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩، كما أفادتنا
الادارة.

تقرير حول المتطلبات القانونية

تحتفظ الشركة بقيود وسجلات حسابية منظمة بصورة اصولية ، وهي
متتفقة مع القوائم المالية الموحدة المرفقة ومع القوائم المالية الواردة في
تقرير مجلس الادارة، ونوصي الهيئة العامة للمساهمينأخذ أثر ما يرد
في الفقرة (أ) والفقرتين (١) و (٢) أعلاه بالإعتبار عند المصادقة على
هذه القوائم المالية الموحدة.

عمان - الأردن

٢٠١٠ آذار

شركة مصفاة البترول الأردنية
(شركة مساهمة عامة محدودة)

عمان - الأردن

قائمة المركز

الموجودات	٢٠٠٩	٢٠٠٨
موجودات متداولة :		
نقد في الصندوق ولدى البنوك	١٠٧١١ر٦٢٢	٦٨٢٧ر٥٥١
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	١٧٠٣٥١ر٣٦٨	٢٤٤٥٣٩ر٢٧١
زيت خام ومشتقات بترولية جاهزة ولوازم	٢٨٣٣٤١ر١١٢	٢٤٥٦٩٩ر٩٢٩
مجموع موجودات متداولة	٤٦٤٤ر٤٠٤	٤٩٧ر٦٦ر٢٥٨
موجودات ضريبية مؤجلة	٦٢٠٦ر٩٥٥	٦٢١٨ر٢٧٢
استثمارات مالية متوفرة للبيع	٤٩٦٩ر٥٢٠	٤١٠٢ر٨٩٣
موجودات ثابتة :		
ارضي	٣ر٨٢٧ر٨٠١	١٣٠٩ر٨٠٨
موجودات ثابتة	٢٧٣٥٥٦٤ر١٧٢	٢٦٥ر٩٧٤ر٠٢٦
بنزل : الاستهلاك المتراكم	٢٤٢٥٥٦٣ر٤٩٧	٢٢٥١٢١ر٩١٣
صافي الموجودات الثابتة	٣١٠٠٠ر٦٧٥	٣٠٨٥٢ر١١٢
مشاريع قيد الانجاز	٢٤١٦٤ر٧٧٠	٢٥٢٨ر٨٢١
مجموع موجودات ثابتة	٥٨٩٩٣ر٢٤٦	٣٤٦٠٠ر٧٦٢
مجموع الموجودات	٥٣٤٥٧٣ر٧٣٢	٥٤٢٠٨٨ر١٨٦
حسابات مقابلة	١٥٦٧٨٧ر٣٠٣	١٥٦٧٨٧ر٣٠٣
زيت خام ومشتقات المخزون الإستراتيجي	٢٥٥٩٨٣ر١٦٤	٢٠٧٧٧ر٩٧٠
صندوق العجز والوفاء		

رئيس مجلس الادارة

المالي الموحد

قائمة (١)

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
٢٣٣٥٤٤٦١٢٢	١٨٥٦٨٢٦٢٤٦	الطلوبات
٢١٦٢٠٨٣٢٩	٢٥١٥٦٩٥٠	مطلوبيات متدولة :
٥٣٨٦٧٦٥٥	٣٩٠٤٢١٧	بنوك دائنة
٤٥٨٠٣٩١٠٦	٤٤١٠٩٣٥١٨	دائنوون وارصدة دائنة أخرى
		مخصص ضريبة الدخل
		مجموع مطلوبيات متدولة
		مطلوبيات طويلة الأجل :
١٧٨٢٢٠٠٠	٢٣٠٩٩٥٣٠	المطلوب لصندوق العجز والوفاة والتعويض
١٤١٠١٨٢	١٦٢٠١٢	مطلوبيات ضريبية مؤجلة
٧١٢٠٢٠٢	٧٠٤٢٤٢	مخصص تعويض نهاية الخدمة
١٨٦٧٥٣٨٤	٢٢٩٦٥٩٧٤	مجموع المطلوبات طويلة الأجل
		حقوق المساهمين - قائمة (د)
٢٢٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠٠	رأس المال المصرح به والمكتتب به والمدفوع كاملاً
١٧٨١٠٢٢٠	١٨٠١٢٥٣٧	(٢٠٠٠٠٠٠٠٠ سهم بقيمة دينار أردني للسهم الواحد)
١٠٤٨١٦	١٠٤٨١٦	احتياطي أجباري
٣٦٢٣٥٦٦١	٤٤٦٩٢٧١	احتياطي اختياري
١١٨٣٤٩٩٩	١٤٩٢٦٥١٧	التغير المترافق في القيمة العادلة - بالصافي
٧٥٣٧٣٦٩٦	٦٩٥١٤٢٤١	أرباح مدورة
٥٤٢٠٨٨١٨٦	٥٣٤٥٧٣٧٢٢	مجموع حقوق المساهمين
		مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين
		حسابات مقابلة
١٥٦٧٧٨٧٣٠٢	١٥٦٧٧٨٧٣٠٣	وزارة المالية - تمويل المخزون الاستراتيجي
٢٠٧٧٧٩٧٠	٢٥٩٨٣١٦٤	مخصص صندوق العجز والوفاء

الرئيس التنفيذي

شركة مصفاة البترول الأردنية
(شركة مساهمة عامة محدودة)
عمان - الأردن

قائمة الدخل الموحد

قائمة (ب)

المبيعات	٢٠٠٩	٢٠٠٨
تكلفة المبيعات	٨١٨٠٨٣٨١٩	٢٤٤٢٧٣٦٩٣٤
مجمل الربح من المبيعات	(١٧٦٢٢٣٨٧٦٥)	(٢٣٣٢٥٨٢)
يضاف : ايرادات تشغيلية و أخرى	٤٢٠٢٢٦	٦٩٠٩٨٦٧٦
مخصصات انتشت الحاجة لها	٤٧٧٧٤٨٨	٤١٥٧٣٧٧٣
تسوية أرباح العام ٢٠٠٩	٣٦٦٦٨٥٣	-
مجمل الربح	٦٧٤٩٦٥٢١	٧٣٢٥٦٤٤٨
بنزل : مصاريف البيع والتوزيع	(٢٢٧٣٦١٤٩)	(٢٠٣١٥٤٤٨٢)
مصاريف ادارية و عمومية	(٩٣٩٢١٧٩)	(٧٧٦١٢٧٥)
فائد و عمولات بنكية	(١٢٧٣٥٧٩٦)	(٢٢٦٤٢٥٣)
مخصص قضايا	(٥٠٠٠٠٥٠)	-
مصاريف تسويه عام ٢٠٠٨ مع الحكومة	(٣٢٠٠٠٠)	-
مصاريف أخرى - بانصاصية	(٤٢٨٥٢٤)	(١٢٠٩٤١٢٧)
الربح قبل الضريبة - قائمة (هـ)	١٣٢٠٣٩٧٣	٩٦٦٠٢١١
مصروف ضريبة الدخل	(٢٣٤٩٢٥)	(١٩٩٣٥١٩٤)
الربح للسنة - قائمة (ج) و (د)	١٠٨٥٤٧٦٨	٧٧٢٤٣١٧
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	٣٢٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠
حصة الأسهم من صافي ربح السنة	-/٢٣٩	-/٢٤١

رئيس مجلس الادارة

الرئيس التنفيذي

شركة مصفاة البترول الأردنية
 شركة مساهمة عامة محدودة
 عمان - الأردن

قائمة الدخل الشامل الموحد

قائمة (ج)

السنة المالية من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٠		
٢٠٠٨	٢٠٠٩	الربح للسنة - قائمة (ب)
٧٧٢٤٣٢١٧	١٠٨٥٤٤٢٦٨	بنود الدخل الشامل :
(٧٧٦٩٠٢)	٨٤٥٧١٠	التغير في القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتوفرة للبيع
٦٩٩٧٤١٥	١١٧٠٠٤٧٨	اجمالي الدخل الشامل للسنة - قائمة (د)

الرئيس التنفيذي

رئيس مجلس الادارة

قائمة التغييرات في حقوق المساهمين الموحدة

* فورت الهيئة العامة بإجماعها العادي المقعد بتاريخ ١٢ تغوز ٢٠٠٩ الموافقة على تقويم ما نسبته ٣٠٪٠ لفترة المهمة الأولى أي ما يعادل ٦٠٠ دينار ميزانية للمساعدتين عن العام ٢٠٠٨.

ورثت الهيئة العامة في ١٠٠٨ لمساهمين غيرها العام

التبشير في القوشة العادلة للمساءلات
إيجابي الدخل الشامل قالمة (ج)
المقطفي للاحتفاظ الإيجابي
أبريج موزعة على الماء
المرصبي في نهاية العام
* يحصل بدل الأجرات المدورة ٥٥٣٠٩٦٢٦٧٦

العام
الصبياني
الرابع للسنة - قائمة (ب)

ପ୍ରକାଶକ
ବିଭାଗ

المقطوع لمحاسب وزارة المالية - تسوية
أرباح مؤسعة على المساهمين *

إجمالي الدخل الشامل - قائمية (ج)

(ت) خداعة - عبارة الله تعالى

二〇〇九

شركة مصفاة البترول الأردنية
شركة مساهمة عامة محدودة
 عمان - الأردن

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

قائمة (هـ)

الtdfقات النقدية من عمليات التشغيل:	الربح قبل الضرائب - قائمة (ب)	التعديلات:
-	-	مخصص قضايا
٩٦٦٢٠٢١١	١٣٥٢٠٤٩٧٣	استهلاك المخزونات الثابتة
-	٥٠٠٠٠	نسمة أرباح العام
٨٥٧٦٥٨٦	٧٩٧٦٣٦	مخصصات إنتت الحاجة لها
-	(٣٢٦٦٨٥٣)	مخصص نهاية الخدمة
-	(٤٣٧٧٤٤٨)	مخصص إستبدال إسطوانات
٧٧١٠١	١٣٠٨٤٣	مصاريف نسمة إنتهاء الإمتياز مع الحكومة
٦٦١٨٣٠	٧٦٨٩٦	صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل قبل التغير في
-	-	بنود رأس المال العامل
٢٢٤١٠٨٧١	١٧٨٥٥٠٩٧	النقص (الزيادة) في مدینن وارصدہ مدینۃ اخري
(٤٤٢٦٢٣٦٩)	٧٣٠٢٨٠٧٠	(الزيادة) في زيت خام ومشتقات بتروليہ جاہزہ ولوازم
(٦٢٣٧٦٧٥٧٠)	(٣٧٦٤١٨٢)	الزيادة في المطلوب لصندوق العجز والوقاية والتوفیض
٢٣١٧٧٨٣	٥٣٢٧٥٥٣	الزيادة في داشنن وارصدہ دائمۃ اخري
٥٢٣٢٧٣٢٢	٢٤٦٢٨٧٨٠	صافي التدفقات النقدية من (الاستخدامات في) عمليات التشغيل
(٢٤٣٢٨٥٣٢٢)	٩٣١٦٨٣٩٤	قبل الضرائب والمخصصات المدفوعة
(١٠٠٦٠١٢)	(٣٧٢٠٢٢٥)	ضريبة دخل مدفوعة
(١٢٥٤٩٥)	(١٢٨٧٣)	توفیض نهاية الخدمة المدفوع
(٢٥٥٤٤٤)	٨٩٣٠٩٣٦	صافي التدفقات النقدية من (الاستخدامات في) عمليات التشغيل
(١٠٠٩٧١٨)	(٢٢٣٠٢١٠)	التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار :
(١٠٠٩٧١٨)	(٢٢٣٠٢٠)	موجودات ثابتة - بال嗑انی
(١٣٩٧٧٧١)	(٢٧٥٧٦)	صافي (الاستخدامات) النقدية في عمليات الاستثمار
(٢٣٦٥٥٨٩)	(٥٣٦٢٧٦)	التدفقات النقدية من عمليات التمويل :
١٠٥٣٣١٤٢	(٥٣١٢٤٥٨٢)	(النقص) الزيادة في بنوك دائنة
(٢٣٦٣١٦)	(٣٨٨٤٥٧٤)	إدیاج موزعة على المساهمین
٢٢٣٩٧٧٤	٦٥٨٢٧٥٨	صافي (الاستخدامات في) التدفقات النقدية من عمليات التمويل
٦٨٣٧٠٥٨	١٠٧١٦٦٢	صافي الزيادة (النقص) في النقد

إيرادات تشغيلية وأخرى
يتكون هذا البند مما يلي:

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
٤٨٧,٤٤٩	٢٤٦,١٩٦	مبيعات الخردة
٨١١,٧٧٧	٧٥٦,٦٩٤	إيرادات فروقات عملة
١١٦,١٢٥	١٤٢٨,٨٣٠	إيرادات مؤسسة الموانئ *
١١٥,٣٠٤	٩٤,٩١٩	إيرادات توزيعات الأسهم
١٥٢٦,٠٩٥	١٦٧٥,٥٨٧	إيرادات أخرى متعدة
٩١,٧٢	-	أجور شخص الأسطوانات
٤١٥٧,٧٧٢	٤٢٠,٢٢٦	

* يمثل هذا البند البدلات المستحقة لشركة مصفاة البترول والبالغة ١٤٢٨,٨٣٠ دينار، ناتجة عن استخدام مؤسسة الموانئ لموظفي الشركة خلال العام ٢٠٠٩ للمساعدة في أعمال رصيف الميناء في العقبة (١٢٥,١ دينار خلال العام ٢٠٠٨).

مصاريف البيع والتوزيع
يتكون هذا البند مما يلي:

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
١٠,٢٢٥,٧٥٦	١١,٥١٤,١١٣	رواتب ومتانف أخرى للموظفين
٢٤٠,٠٣٦	٢٠,٧٨,٩٥١	مساهمة الشركة في صندوق العجز والوفاة
٤٢٠,٨١٤٤	٣,٧١٩,٥٤٩	استهلاك موجودات ثابتة
١٩٩٢٢,١٢١	٢,٨١٥,٢٨٨	قطع غبار
٩٥٩,٤٩٨	٨٨٥,٢٥٠	رسوم تأمين
٦٦٥,٩٣١	٣٣٦,٥٧٢	رسوم وضرائب وطوابع
٢٠,٩٢,٩٩٧	٢,٣٨٦,٤٢٦	مصاريف بيع وتوزيع متعددة
٢٠,٣١٥,٤٨٢	٢٢,٧٣٦,١٤٩	

مصاريف إدارية وعمومية
يتكون هذا البند مما يلي :

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
٢٥٤٩٤١٦	٤٦٠٥٩٣٥	رواتب ومنافع أخرى للموظفين
٤١٤٤٤١٣	٥٧٤١٦٨	مساهمة الشركة في صندوق العجز والوفاة
٢٦٥٣٥٦	٢٥١٤٩٩	تبرعات نقدية وعينية
١٥٨٩٣٦	١٨٨٦٦٢	بريد وهاتف
١٣٥٩٣٦	١٤٥١٧٢	قرطاسية ومطبوعات
٨٢٠٥٨٥	٩١١٦٠٩	استهلاك موجودات ثابتة
٧٧٧١٠١	١٣٠٨٤٣	مخصص تعويض نهاية الخدمة
٧٠٨٤٤٥	٨٠٥٣٥٢	أتعاب واستشارات فنية وقانونية
١٤٤٢١٤	٢١٣١٢٢	اعلانات
١٣٤٠٥١	٢٠٥٤٨٧	صيانة وتصليحات
١٢٦٧٥٨	١٢٧٧٢٣	إيجارات
٥٥٨٩٥	٤٤٧٤٧	مصاريف سيارات
٤٧٣٢٢	٢٢٣١٢	اشتراكات
٢٢٤١٩٦	٧٥٤٩١	رسوم تأمين
٧٥٤٤٨	٩٢٣١٥	ماء وكهرباء
٥٥٠٠٠	٤٨٢٠٠	أتعاب مهنية
٧٢٢٥٠٣	٩٠٩٦٢١	مصاريف إدارية وعمومية متعددة
٧٣٧٦١٢٧٥	٩٣٩٢١٧٩	

